



نظام الطعن بالتمييز

ثم قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول: تحدث في الفصل الأول عن تطور فكرة الطعن بالتمييز في النظام القضائي السعودي. والفصل الثاني تحدث فيه عن إجراءات الطعن بالتمييز لدى القاضي مصدر الحكم المطعون فيه، وفي الفصل الثالث ذكر الإجراءات المتعلقة بنظر الطعن لدى محكمة التمييز، وفي الفصل الرابع: تطرق إلى نظر محكمة التمييز للطعن وقرارها القضائي فيه، وفي الفصل الخامس الأخير ذكر الوسائل النظامية الأخرى للاعتراض على الأحكام. وقد قسم كل فصل إلى عدة مباحث تحدث فيها بإسهاب طبقاً لخطة البحث، وفي ختام الكتاب ذكر المراجع التأصيلية لهذا البحث الذي له من الأهمية في الجانب القضائي؛ لأنه تضمن حقائق مهمة ومعلومات قيّمة توجب على أصحاب الاختصاص والمهتمين اقتنائه والرجوع إليه.

كتاب قيّم، عبارة عن دراسة تحليلية بعنوان: «نظام الطعن بالتمييز في المملكة العربية السعودية» تأليف الدكتور محمد بن محمود إبراهيم - أستاذ المرافعات الشرعية بمعهد الإدارة العامة سابقاً، طبع عام ١٤١٩هـ، فقد قام مركز البحوث والدراسات الإدارية بمعهد الإدارة العامة بطباعة هذا الكتاب في ٤١٧ صفحة تضمنت المقدمة ظهور فكرة نقض الأحكام في المملكة عندما صدر أول مرة النظام القضائي «نظام تشكيلات المحاكم الشرعية» عام ١٣٤٦هـ وألغي بالأمر الملكي ذي الرقم ١٦٨٠ لسنة ١٣٧٤هـ، ثم العودة إلى نقض الأحكام وتمييزها في عام ١٣٨٠هـ وضرورة ذلك ونبذة عن ملامح الطعن بالتمييز في النظام القضائي السعودي على الأحكام الشرعية، ومتى يكون الطعن؟ وحق الغائب في ذلك ثم تحدث عن محكمتي التمييز اللتين أنشئتتا في ١٣٨١/٤/١هـ.